MINISTÈRE
DE L'EUROPE
ET DES AFFAIRES
ÉTRANGÈRES
Liberté
Égalité
Fraternité

DIRECTION DES RESSOURCES HUMAINES
———
SOUS-DIRECTION DE L'ATTRACTIVITÉ ET DES RECRUTEMENTS
———
Bureau des concours et examens professionnels

Concours externe, concours interne et troisième concours pour l'accès à l'emploi de secrétaire des affaires étrangères (cadre d'Orient) au titre de l'année 2026

Épreuve écrite d'admissibilité n°4

Mercredi 26 novembre 2025

Arabe littéral

Section Maghreb, Moyen-Orient

Durée totale de l'épreuve : 3 heures - Coefficient : 3
Toute note inférieure à 10 sur 20 est éliminatoire.
Dictionnaire autorisé

Réponses courtes, dans la langue choisie au moment de l'inscription, à des questions à partir d'un dossier composé dans cette même langue permettant d'apprécier les connaissances linguistiques et l'aptitude à formuler des réponses complexes sur les sujets d'actualité en lien avec la section choisie.

Ce dossier comporte 7 pages (page de garde, sujet et sommaire non compris)

Sommaire

Document 1 1
Document 2 3
Document 3 5
Document 4 7

Questions

Question 1 (7 points) :

ما هو تأثير استبدال الموارد البشرية ببرامج الذكاء الاصطناعي في سوق العمل؟

Question 2 (7 points) :

ما هي المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في المجال العسكري؟

Question 3 (6 points) :

كيف يمكن للدول العربية الانتفاع بتطوّر الذكاء الاصطناعي؟

Document 1

الذكاء الاصطناعي في مقابل الذكاء البشري: قراءة نقدية لتحديات محاكاة العقل البشري استشراف مستقبله من منظور عربي

المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2025/02/15) (بتصرّف)

شكّل الذكاء الاصطناعي منعطفًا جديدًا في التكنولوجيا في العصر الحالي، وامتد تأثيره ليشمل تغيير ملامح معظم القطاعات الحيوية بما فيها المنظومات التعليمية، والصحية، والاقتصادية، والسياسية. إلا أنه يثير عدة تساؤلات عن جوانب قوته وضعفه، وعن طبيعة علاقته بالبشر، وكيفية التفاعل معه في العالم الرقمي، وعما سيكون عليه في المستقبل. وتبدو مشكلة قلة الدراسات التي تُعنى بالجوانب النظرية والأخلاقية الخاصة به جلية أكثر بالعالم العربي؛ ما يعمّق الفجوة بين مواكبة التقدم التقني والتقييم والتحليل النقدي والنظري والأخلاقي له، بما يضمن توافقه مع القيم الثقافية والمجتمعية للفرد العربي.

ويسعى الباحثون في مجال الذكاء الاصطناعي إلى تطوير أنظمة اصطناعية ذكية مماثلة أو مضاهية لقدرات البشر الإدراكية، من حيث امتلاكها للإرادة الحرة، والوعي الذاتي، والقدرة على التفكير المستقل، وليس بوصفها مجرد محاكاة أو تقليد للإدراك والتفكير والوعي الإنساني. وعلى الرغم مما نراه اليوم من تقدم مذهل في تصميم البرامج والخوارزميات، التي يمكنها أداء مهمات "ذكية" بنتائج ممتازة، بصفتها نتاجًا لظهور تقنيات قوية ومعقدة، على غرار الشبكات الاصطناعية العصبية في التعلم الآلي والتعلم العميق، فإنّ الذكاء الاصطناعي لا يزال يتعثر في كثيرٍ من الأحيان، ولا يقدم مخرجات مقبولة أو قريبة من طريقة تفكير البشر؛ فهو لم ينجح بعد في تقديم نموذج رياضي مقبول ومفهوم للوعي الإنساني والإرادة الحرة. وبرامج الذكاء الاصطناعي التي تستخدم نماذج التعلم الآلي والعميق، لا تزال تعتمد أساسًا على الطرائق الإحصائية والنماذج الرياضية الاحتمالية لتمثيل الارتباطات الرياضية بين البيانات، لتتمكن من بناء استنتاجات تقريبية حول النتائج. أما أنظمة الذكاء الاصطناعي الكلاسيكية، كالأنظمة الخبيرة، فهي أيضًا تعتمد على الاستنتاجات المنطقية التي تختزل عملية الإدراك والتفكير لبناءات منطقية مجرّدة. بيد أننا إن نظرنا في أهم النشاطات العقلية التي تجعل الذكاء البشري فريدًا ومتميزًا في عملية الإدراك، وفي قدرته على اكتساب المعرفة، فإننا سنرى أنها لا تقتصر على عملية التعلم، بل تتعداها إلى عمليات ذهنية وإدراكية متشابكة.

ومع ذلك، فإننا نرى أنفسنا يومًا بعد يوم مأخوذين بالذكاء الاصطناعي وتطبيقاته إلى درجة الانخراط اليومي الكامل من دون شعور واعٍ ومتيقظ بالذات أو بالآخرين؛ لذلك لا بد من فهم حدوده النظرية وتطوير منظومة أخلاقية للتعامل معه. ومن أجل ذلك، تأتي هذه الدراسة محاول نظرية وفلسفية لتقييم واقعه اليوم وبعض جوانب قصوره، وتقدم بنا موضوع أيّ لفهم إمكاناته الحالية والمستقبلية وحدودها، كما تنتقد فرضيات الذكاء الاصطناعي العام والذكاء الاصطناعي الفائق، التي ترى أن الذكاء الاصطناعي قد يصل إلى الذكاء الإنساني أو يتجاوزه قريباً. وتطرح الدراسة رؤي جديدة لكيفية تشكيل علاقة أخلاقية وتعايشية بين الإنسان والذكاء الاصطناعي، يكون فيها الإنسان متيقظًا بدرجةٍ كافية، فهو الطرف الواعي والمسؤول في هذه العلاقة. وتحاول الدراسة أيضًا رسم خريطة طريق للباحثين، لزيادة اهتمامهم بالبحث النظري والأخلاقي لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي وتطويرها في العالم العربي، للوصول إلى علاقةٍ متوازنة وفعالة وبنّاءة بين هذه التقنيات الذكية والإنسان في المجتمعات العربية. (...)

الذكاء الاصطناعي في المجتمع العربي

في ضوء التحول الرقمي المتنامي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وسرعة تلقّي المجتمعات لها، ومن بينها المجتمعات العربية، تبرز إشكالية توظيف هذه التقنيات المتقدمة والاستفادة منها، مع الحفاظ على الهوية الثقافية والقيم المجتمعية؛ إذ يتطلب تحقيق التوازن بين الاستفادة من إمكانيات الذكاء الاصطناعي والحفاظ على هوية المجتمع وقيمه الأصيلة وع أيّ جمع أيّ بأهمية هذا التحدي، وعملًا دؤوبًا على المستويات الأكاديمية والتقنية والمجتمعية كافةً ويلحظ المتتبع للمشهد التقني العربي تفاوتًا بين استهلاك التقنية وإنتاجها، مما يستدعي إعادة النظر في كيفية التعامل مع هذه التقنيات في السياق العربي. فالمطلوب ليس مجرد استه لاك التقنية، بل المشاركة الفاعلة في تطويرها وتوجيهها بما يخدم مصالح الأمة العربية وقيمها. ومع ذلك، فدمج الذكاء الاصطناعي في المجتمعات العربية لا يزال يواجه عدة تحديات رئيسة مثل:

- تعقيد حوسبة اللغة العربية: إذ يتميز العالم العربي بفسيفساء غنية من الثقافات واللغات والتقاليد؛ ما يؤثّر كثيرًا في توطين تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي. فالثراء الصرفي للغة العربية وتنوع اللهجات العربية، على سبيل المثال، يشكّلان تحديات كبرى لتطوير الذكاء الاصطناعي، تتطلب موارد حوسبة كبيرة وأبحاثًا لغوية متخصصة لتصميم نماذج الذكاء الاصطناعي الفعالة والمتسقة مع السياق العربي.

- البنية التحتية الرقمية والتعليم: في حين استثمرت بعض دول الخليج بكثافة في البنية التحتية الرقمية، لا تزال العديد من الدول العربية الأخرى متخلّفة عن الركب بسبب انخفاض معدل انتشار التكنولوجيا الرقمية، وأنظمة التعليم غير المتطورة. وتحدّ هذه التفاوتات من اعتماد تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وتطويرها.

- الأطر الأخلاقية والتنظيمية: يتطلب التطور السريع للذكاء الاصطناعي إنشاء أنظمة ومبادئ توجيهية أخلاقية، بغرض معالجة قضايا مهمة، مثل التحيّز الخوارزمي، واتخاذ القرارات الآلية، والتأثير المجتمعي للذكاء الاصطناعي. ومن شأن الافتقار إلى الأطر التنظيمية الشاملة في المنطقة أن يقود إلى تفاقم هذه التحديات؛ ما يجعل الحكومات والشركات غير مستعدة للتعامل مع المعضلات الأخلاقية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي.

- الملكية الفكرية: يثير دمج الذكاء الاصطناعي أسئلةً معقدة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية؛ ما يزيد على عاتق الدول العربية مسؤولية تكييف إطارها القانوني مع هذه التحديات الناشئة.

- القضايا السياسية: يتضاعف تعقيد حوكمة الذكاء الاصطناعي في العالم العربي بفعل الديناميات السياسية ذات الصلة في المنطقة؛ إذ تثير قضايا مثل المراقبة الشاملة، والشرطة التنبئية، واستخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض عسكرية، تساؤلات بشأن التوازن بين متطلبات الأمن والحريات الفردية.

Document 2

مستقبل حوكمة الهجرة في ظلّ تطور أنظمة الذكاء الاصطناعي

المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2024/12/15) (بتصرّف)

تتناول الدراسة تطور استخدامات أنظمة الذكاء الاصطناعي في إدارة الهجرة، التي أضحت تكتسي أهميةً بالغةً في عالم اليوم، وتثير مخاطر وتحديات تعِد بتطوير حوكمة القطاع، وتهدد بتقويضه أيضًا؛ مثلًا، من خلال انتهاك الحق في احترام الحياة الخاصة وحماية البيانات، والحق في السرية والخصوصية، والحق في عدم التمييز، والحق في التنقل، والعديد من مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان المعنية بالهجرة. وتعرض الدراسة تطور التشريعات الدولية المتصلة بتقنين هذا المجال، وبعض التجارب الدولية الرائدة فيها، وخصوصًا تجربة الاتحاد الأوروبي، وتستشرف مستقبلات أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الهجرة، وتضع مشاهد مستقبلية لها.

شهد العالم في الآونة الأخيرة نقلة نوعية تتجاوز الحدود التقليدية، خصوصًا مع التقدم المتسارع الذي عرفته أنظمة الذكاء الاصطناعي، بوصفها إحدى أكثر الظواهر التحويلية للتكنولوجيا المعاصرة.. ويشمل الذكاء الاصطناعي مجموع من التقنيات، من أهمها البيانات الضخمة، والتحليلات التنبئية، والتعلم الآلي، والتعلم العميق، والشبكات العصبية، وخوارزميات الصندوق الأسود، التي تؤدي العديد من الوظائف المرتبطة في الأصل بالعنصر البشري،
والتي تتصرف بذكاء عن طريق التعلم من البيانات بمساعدة الخوارزميات. وتعتمد هذه الخوارزميات على كميات هائلة من البيانات، بما في ذلك "البيانات الضخمة"، للتعلم والاستدلال حول الأنماط الحالية والسلوك المستقبلي. وقد أصبحت إمكاناتها الكبرى تُستخدم في الرصد المسبق في العديد من المجالات، ومنها إدارة تدفقات الهجرة وحوكمتها.

وبناء عليه، أصبح من الممكن إحداث ثورة في الطريقة التي تسعى من خلالها الدول والمنظمات الدولية لإدارة قضايا الهجرة الدولية، عبر استخدام الذكاء الاصطناعي في أداء المهمات، بما في ذلك التحقق من الهوية، وأمن الحدود ومراقبتها، وتحليل البيانات حول طالبي التأشيرة واللجوء، وغيرها من المهمات. وتجدر الإشارة إلى أنّ حوكمة الهجرة تجمع بين كل الاستراتيجيات والسياسات والعمليات والإجراءات المختلفة التي اعتمدتها الجهات الفاعلة ذات الصلة، سواء دولياً أو إقليمياً أو حتى وطنياً، وذلك توفيرًا لإطار يهمّ إدارة تدفقات الهجرة بطريقة منظمة يمكن التنبؤ بها، كما في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين المعتمد عام 2016.
وقد أصبح الاعتماد على أنظمة الذكاء الاصطناعي في حوكمة تدبير الهجرة حقيقة في بعض البلدان مثل كندا، التي تستخدم صنع القرار الخوارزمي في تحديد الهجرة واللجوء، وفي تطبيق تدريجي لأنظمة الذكاء الاصطناعي في جميع قضايا الهجرة.

استخدامات الذكاء الاصطناعي في تدبير الهجرة

المشاهد المستقبلية

يتطلب تطبيق الذكاء الاصطناعي في إدارة الهجرة والحوكمة على مدى السنوات العشر إلى العشرين المقبلة تحديد المستقبلات الممكنة، وتقييم الفرص والمخاطر، ورسم أطر السياسات والممارسات لضمان الاستخدام الأخلاقي والعادل للذكاء الاصطناعي.
وسنعتمد هنا إطارًا اعتياديًا يتضمن ثلاثة مشاهد مستقبلية/ سيناريوهات:

أ. السيناريو الاعتيادي/ السيناريو الأساسي

يفترض هذا السيناريو أنّ الاتجاهات والسياسات والممارسات الحالية ستستمر من دون حدوث أيّ اضطرابات أو تغييرات كبرى. في هذا السيناريو، يتطور اعتماد الذكاء الاصطناعي في إدارة الهجرة تدريجياً ا، ويظلّ استخدامه محدودًا بالقيود التكنولوجية أو المالية أو السياسية. وفي حين تعمل بعض الأدوات، مثل التعرف إلى الوجه أو معالجة اللغة الطبيعية، على تحسين عمليات محددة، فإن الابتكار الشامل يفشل في تعويض أنظمة الهجرة القديمة أو البيروقراطية. وفضلاً عن ذلك، لا يستفيد من أنظمة الذكاء الاصطناعي إلا المهاجرون القادرون على الوصول إلى الثقافة الرقمية أو تقنيات معيّنة. ويؤدي هذا التفاوت الرقمي إلى توسيع الفجوة بين مجموعات المهاجرين المتمكّنة والمهمشة.

ب. السيناريو الأسوأ/ السيناريو المتشائم

يستكشف هذا السيناريو المشاهد المستقبلية التي تهيمن فيها الاتجاهات والمخاطر السلبية، ما يؤدي إلى نتائج سلبية، وانتشار الاضطرابات، وعدم تحقق الأهداف. وفي هذا السيناريو، نشهد تفاقم التحديات الحالية، مثل التغير المناخي، أو عدم المساواة، أو الصراعات الجيوسياسية. وتعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي في هذا السيناريو على تضخيم التفاوتات البنيوية، ما يؤدي إلى التمييز العنصري، والاحتجاز غير القانوني، وحرمان الأشخاص من الخدمات.. ويجري استخدام الذكاء الاصطناعي للمراقبة والتحكم على نطاق واسع. وتنتشر انتهاكات الخصوصية والتمييز، ويواجه المهاجرون تهميشًا متزايدًا.

ج. السيناريو الأفضل/ السيناريو المتفائل

تنجح فيه السياسات والتقنيات والممارسات التي تعالج التحديات الحالية. ويسلّط بذلك هذا السيناريو الضوء على الفرص والنتائج المحتملة إذا تحقّقت الاتجاهات الأكثر ملاءمة، كما يسهم في تحفيز الابتكار وتعزيز العمل الاستباقي في تدبير الهجرة بآليات الذكاء الاصطناعي. وتعمل الأنظمة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في هذا السيناريو على تمكين المهاجرين من خلال تسهيل مسارات هجرة شفافة، حيث تتوقّع الأنظمة التنبئية تحديات التوجيه، في حين تساعد برامج المحادثة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي في تحسين التواصل عبر لغات متعددة. ويشعر المهاجرون بأن التكنولوجيا تدعمهم، ولا تتحكّم في مصائرهم، أو تتحيّز ضدهم. ويُستخدم الذكاء الاصطناعي في المقام الأول لتعزيز الجهود الإنسانية، مع التركيز على حماية المهاجرين المعرّضين للخطر، وتحسين عمليات إعادة التوطين وضمان الشفافية.

Document 3

الاستخدامات العسكرية للذكاء الاصطناعي: الفرص والتحديات

المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2024/12/30) (بتصرّف)

يؤدّي الذكاء الاصطناعي دورًا متزايدًا في تخطيط العمليات العسكرية ودعمها، وأصبح يمثّل أداةً رئيسة في جميع عمليات الدفاع والردع، إضافةً إلى تطبيقاته العديدة في مجالات الأسلحة الحديثة، مثل الأنظمة المستقلة، والمركبات من دون طيار. ومن المتوقع أن يكون لاستخدام الذكاء الاصطناعي تأثيرًا أكبر في الوظائف العسكرية، خاصة فيما يتعلق بالتعلم الآلي والتعاون بين الإنسان والآلة.

وجرى وصف استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري بأنه الثورة الثالثة في الشؤون العسكرية، بعد البارود والأسلحة النووية.

ومن شأن التطور الذي تشهده نظم الذكاء الاصطناعي أن يؤثّر في القطاعات العسكرية المختلفة إلى حد بعيد، سواء في عمليات التنبؤ، أو الاستطلاع والمراقبة، أو حتى الأسلحة والأدوات القتالية والعسكرية؛ فالحروب والمعارك العسكرية أصبحت قريبة أكثر من أيّ وقتٍ مضى من مرحلة "الخوارزميات القاتلة"، تلك الأسلحة الذاتية التشغيل التي تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، من روبوتات ودبابات وغواصات ومركبات من دون طيار مقاتلة، التي تجري برمجتها ذاتياً للتعامل والاشتباك والقتل في أثناء المعارك العسكرية من دون تدخلٍ من أيّ عنصرٍ بشري، أو مركبات غير مأهولة شبه مستقلّة يجري التحكّم فيها عن بُعد بوساطة ذراع تحكّم، وكأنّ الحرب أشبه بإحدى ألعاب الفيديو "مثل "كول أوف دوتي" و"ببجي: باتل غراوندز".

بناءً عليه، يحقق الذكاء الاصطناعي العديد من المزايا في المجال العسكري؛ إذ يتوقع الخبراء تطوّر تقنياته على نحوٍ متسارع. ومن ثمّ، تبرز العديد من المخاوف على الأمن والسلم الدوليَين. ويمثل تطويع تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، التي يغلب عليها الطابع التجاري، لاستخدامها في الجانب العسكري، تحديًا كبيرًا. وعلى الرغم من إمكانية التكامل بين القطاعات التجارية والتقنية من جهة، والقطاعات العسكرية من جهة أخرى، فقد ظهر عدد من التحديات نتيجة الشراكة بين هذين القطاعَين بسبب المخاوف الأخلاقية، التي تؤدي في بعض الأحيان إلى ظهور مقاومة لدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في الأنظمة العسكرية، لما تتطلّ به هذه الأنظمة من اختراق الخصوصية في بعض الأحيان، مثل مراقبة الاتصالات وتسجيلات الدوائر التلفزيونية المغلقة وحسابات التواصل الاجتماعي، من أجل ضبط الأمن والمحافظة عليه.

الذكاء الاصطناعي من الممكن أن يكون أحد معايير القوة في القرن الحادي والعشرين.

يأتي المجال العسكري في مقدمة المجالات التي من المتوقع أن تشهد نقلة نوعية كبيرة في استخدام الأتمتة، لتعزيز القدرات العسكرية للدول، وظهور أنواع جديدة من الأسلحة الذكية والمطورة بتقنيات الذكاء الاصطناعي. ومن المتوقع أن يشهد حجم سوق الذكاء الاصطناعي العالمي في المجال العسكري نموًا قدره 23.68 مليار دولار خلال الفترة 2022-2027، وسيكون النمو السنوي بنسبة 30.67 في المئة.

وأنظمة الأسلحة المستقلة هي فئة خاصة من أنظمة الأسلحة التي تستخدم مجموعات أجهزة الاستشعار وخوارزميات الذكاء الاصطناعي لتحديد الهدف على نحوٍ مستقل، واستخدام نظام سلاح للاشتباك وتدمير الهدف من دون سيطرةٍ بشرية يدوية على النظام. ويمكن أنظمة الأسلحة المستقلة تنفيذ العمليات في بيئات الاتصالات المتدهورة أو المتدنية التي قد لا تكون فيها الأنظمة التقليدية قادرة على العمل. وتأخذ هذه الأسلحة عدة أشكال رئيسة، منها الروبوتات العسكرية، التي تستطيع القيام بمهمات متنوعة داخل أرض المعركة، ومنها أيضًا الطائرات المسيّرة بلا طيار.

وتحلل نظم الذكاء الاصطناعي كل المعلومات المتوافرة من الأقمار الصناعية، وكاميرات المراقبة، ومواقع التواصل الاجتماعي، ومواقع الإنترنت، وتطبيقات جمع المعلومات الشخصية والحسابات البنكية، وأجهزة الاستشعار الخاصة بجمع المعلومات المنتشرة في الشوارع والسيارات الذكية، فضلًا عن المعلومات المتوافرة في الصحف والدوريات، والقنوات التلفزيونية، ومحطات الراديو، والكتب والمجلات

ويمكن الاستفادة من الإمكانات التحليلية للذكاء الاصطناعي في مجال القيادة والسيطرة. ويمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لدمج البيانات من أجهزة الاستشعار في جميع هذه المجالات، لإنشاء مصدر واحد للمعلومات. وقبل استخدام الذكاء الاصطناعي كانت المعلومات المتاحة لصانعي القرار تأتي بتنسيقات متنوعة من أنظمة أساسية متعددة، والتي تأتي غالباً مرفقة ببيانات زائدة عن الحاجة، أو لم يجر حلّ تناقضاتها أو تحليلها. أما اليوم، فيجري العمل على تجميع صورة للتشغيل بدعم من الذكاء الاصطناعي تضع المعلومات في شاشة واحدة محللة ومفصلة؛ ما يتيح صورة شاملة للقوات الصديقة والقوات المعادية، وحلّ الفروق تلقائيًا من بيانات الإدخال. ويمكن لمثل هذا النظام في نهاية المطاف تمكين أيّ جهاز استشعار من توفير البيانات وتحليلها بسرعة.

Document 4

تعرف على أحدث توقعات صندوق النقد لنمو الاقتصادات العربية

المصدر: الجزيرة (2025/10/14) (بتصرّف)

توقع صندوق النقد الدولي أن يتسارع النمو في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من 2.6% في عام 2024 إلى 3.5% خلال العام الجاري و3.8% في عام 2026، بما يشمل الاقتصادات العربية مع تبدد آثار الاضطرابات في إنتاج النفط والشحن وانحسار دائرة حرب إسرائيل التي طالت غزة وبلدان عدة في المنطقة.

ومقارنة مع أبريل/نيسان، تم تعديل التوقعات لعام 2025 بالزيادة بمقدار 0.5%، ويعكس هذا إلى حد كبير التطورات في دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما في السعودية، حيث كان زيادة إنتاج النفط أسرع من المتوقع، ومصر، حيث كانت النتائج في النصف الأول من عام 2025 أفضل من المتوقع، حسبما ذكر الصندوق في تقرير آفاق النمو العالمي الصادر المنشور اليوم الثلاثاء.

ورغم تعرض المنطقة بصورة أقل نسبيا لنظام التعريفات الجمركية الأميركي الجديد، مقارنة بتقرير توقعات أكتوبر/تشرين الأول 2024 الصادرة عن الصندوق، فإن توقعات نمو المنطقة أقل 0.8% لعامي 2025 و2026، نتيجة الآثار غير المباشرة لضعف الطلب العالمي على أسعار السلع الأساسية.

أولا: مصدرو النفط

- السعودية 4.%
- إيران 0.6%
- الإمارات 4.8%
- الجزائر 3.4%
- العراق 0.5%
- قطر 2.9%
- الكويت 2.6%
- سلطنة عمان 2.9%
- البحرين 2.9%

ثانيا: مستوردو النفط

- مصر 4.3%
- باكستان 2.7%
- المغرب 4.4%
- تونس 2.5%
- السودان 3.2%
- الأردن 2.7%
- موريتانيا 4%.